

Distr.: General
7 July 2004
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملاً بقرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة من ممثلي في المجلس الدولي للمشورة والرصد الخاص بالعراق.

ويلاحظ أن التقرير لا يشتمل على أي بيانات مالية، ريثما يُنتهى من مراجعة حسابات صندوق التنمية للعراق التي يعتزم المجلس نشرها.

وأكون ممتناً لو عملتم على إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) كوفي أ. عنان



المرفق

رسالة مؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من ممثل الأمين العام في المجلس الدولي للمشورة والرصد

بصفتي ممثلكم في المجلس الدولي للمشورة والرصد الخاص بالعراق، يسرني أن أقدم إليكم تقريراً عن أنشطة المجلس منذ إنشائه.

لقد اجتمع المجلس الدولي للمشورة والرصد لأول مرة في دورة تنظيمية عقدت بنيويورك في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وظل يجتمع منذئذ بصفة شهرية. وقد اتفق في الدورة التنظيمية على أن أقوم، بصفتي ممثلاً لكم، برئاسة المجلس لمدة لا تتجاوز عاماً واحداً.

مراجعة حسابات صندوق التنمية للعراق

كانت أولوية المجلس الأولى أن ينتهي على وجه السرعة من إعداد بيان عمل لمراجعي الحسابات الخارجيين الذين سيعينهم مدير سلطة التحالف المؤقتة، رهناً بموافقة المجلس، لإجراء مراجعة لحسابات صندوق التنمية للعراق، ومراجعة حسابات مبيعات صادرات النفط بما يكفل إنجازها وفقاً لأفضل الممارسات السائدة. وقد فرغ المجلس من استعراض بيان العمل في نهاية عام ٢٠٠٣ وقدمه إلى مدير السلطة. وبعد إجراء مشاورات مع المجلس، بدأت السلطة تلتزم بطلبات لمنح عقد مراجعة الحسابات. وعقب تقييم السلطة للطلبات الواردة من شركات مراجعة الحسابات الخارجية وبعد إجراء استعراض آخر لمؤهلات شركات مراجعة الحسابات، وافق المجلس في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٤ على تعيين شركة KPMG. وكان المجلس مرتاحاً للتكوين الدولي لفريق مراجعة الحسابات بما في ذلك التزام هذه الشركة بضم شركاء متخصصين وذوي خبرة دولية في مراجعة الحسابات واستخدام المعايير الدولية لمراجعة الحسابات.

ويشمل نطاق مراجعة الحسابات التي عهد بها إلى شركة KPMG ما يلي:

(أ) مبيعات صادرات النفط والمنتجات البترولية والغاز الطبيعي من العراق، دعماً لهدف كفاءة اتساق مبيعات الصادرات مع أفضل الممارسات السائدة في السوق الدولية؛

(ب) حساب إيرادات عائدات النفط الذي يمسكه المصرف المركزي العراقي في مصرف الاحتياطي الاتحادي بنيويورك؛

(ج) صندوق التنمية للعراق (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر جميع التدفقات، والاستثمارات وغيرها من الأصول، والمصروفات، والخصوم، والنفقات الطارئة التي يتكبدها الصندوق) لكفالة استخدام الصندوق على نحو شفاف وفقا لإجراءات المراقبة المعمول بها؛

(د) عمليات صرف الموارد من صندوق التنمية للعراق لكفالة امتثالها لأحكام الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣) وضمان استخدام أموال الصندوق على نحو شفاف وفي تحقيق الأغراض التي صرفت من أجلها.

ولأغراض الفقرتين (أ) و (ب) أعلاه، تتحقق مراجعة الحسابات من التقييد الدقيق لجميع المبيعات والإيرادات ذات الصلة، ومن البيان الدقيق لتوزيع الإيرادات بين صندوق التنمية للعراق وحساب صندوق الأمم المتحدة للتعويضات. ولأغراض الفقرة (ج) أعلاه، تُراجع حسابات البيانات المالية للصندوق التي أعدها سلطة التحالف المؤقتة. ولأغراض الفقرة (د) أعلاه، تحدد مراجعة الحسابات ما إذا كانت الأموال المصروفة من الصندوق مأذونا بها حسب الأصول وأن الجهة المعينة لتلقيها قد استلمتها وتقيم ما إذا كانت مراقبة الجهة المعينة لتلقيها كافية لكفالة استخدام الأموال المصروفة من الصندوق على النحو المتوخى.

وفي الاجتماعات اللاحقة المعقودة في نيسان/أبريل، وأيار/مايو، وحزيران/يونيه ٢٠٠٤، تلقى المجلس إحاطات من شركة KPMG بشأن التقدم المحرز في مراجعة الحسابات. وسيجري في الوقت المناسب تقديم التقرير المتعلق بمراجعة الحسابات التي تغطي الفترة الممتدة من الإنشاء حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ إلى المجلس للنظر فيه في الاجتماع المقرر عقده يومي ١٤ و ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤. ومن المتوقع تقديم التقرير المتعلق بمراجعة حسابات الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وينوي المجلس نشر مراجعات الحسابات وسيدي أيضا تعليقات عليها.

مجالات الاهتمام

التمس المجلس وتلقى من السلطة، في إطار اضطلاع مسؤولياته، مجموعة من الإحاطات المفصلة بشأن عدد من المجالات التي تهمه، وقد انصبت على المهام والعمليات المالية التي يقوم بها صندوق التنمية للعراق، واستخراج النفط ومبيعاته وإجراءات المراقبة الداخلية الموجودة. وتعاونت السلطة تعاوننا كاملا مع المجلس في هذا الإطار. وبفضل تلك الإحاطات، حدد المجلس عددا من القضايا ذات الاهتمام التي أحالها إلى السلطة والجمهور.

(أ) إجراءات المراقبة المفروضة على استخراج النفط

لا حظ المجلس عدم كفاية إجراءات المراقبة المفروضة على استخراج النفط الخام كما يتبين في عدم معايرة أو قياس كميات النفط المستخرج. وبحول عدم قياس المستخرج والمبيع من النفط الخام دون وجود مطابقة بين كميات النفط الخام المستخرج واستخداماته المحتملة، مما يتيح المجال أمام تحويل عائدات النفط.

ولئن كان المجلس يدرك أن وجود هذا الوضع ربما كان سابقا على وصول سلطة التحالف المؤقتة، إلا أنه اعتبر ذلك أحد مواطن الضعف الرئيسية التي ينبغي معالجتها لكفالة إيداع إيرادات مبيعات صادرات النفط في صندوق التنمية للعراق، حتى يتسنى استخدامها لتحقيق الأغراض المتوخاة.

وأوصى المجلس بالإسراع بتركيب معدات القياس. وأبلغته سلطة التحالف المؤقتة لاحقا بأن ثمة خطوات تتخذ لمعالجة هذه المسألة وأن ذلك يتم أولا باعتماد تدابير للحد من أنشطة التهريب المبلغ عنها، ورصد الموارد لتنفيذ نظام للقياس.

(ب) المقايضة

أشار المجلس إلى أنه جرى في البداية مقايضة حصة من النفط المتبقي بعد عملية التكرير بمنتجات نفطية خفيفة و سلع أخرى من قبيل الكهرباء. وأبلغ المجلس بأن سلطة التحالف المؤقتة تعتزم القضاء تدريجيا على عمليات المقايضة. وأوصى المجلس بالإسراع بذلك نظرا إلى أن إيرادات تلك المبيعات غير مودعة في الوقت الحالي في صندوق التنمية للعراق، وبسبب نطاق المعاملات الاحتياطية وغير الشفافة. وفي الاجتماع الأخير الذي عقده المجلس في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أبلغ بأنه لم يتبق إلا عقد واحد من عقود المقايضة وأن تقديرات مبيعات المقايضة قد بلغت ٢٢٥ مليون دولار، وهو ما يتيح تقديم تعويض محتمل بقيمة ١٢ مليون دولار لصندوق الأمم المتحدة للتعويضات.

(ج) العقود الوحيدة المصدر

أبلغ المجلس بأن سلطة التحالف المؤقتة منحت عقودا ممولة من موارد صندوق التنمية للعراق دون اللجوء إلى إجراءات العطاءات التنافسية. وأحال المجلس إلى السلطة طلبا يدعوها فيها إلى إبلاغه بأي مراجعة للحسابات تتعلق بالعقود الوحيدة المصدر الممنوحة باستخدام موارد الصندوق. وكان المجلس في ذلك الوقت يفكر في طلب إجراء مراجعة حسابات خاصة وفقا لاختصاصاته إلا أنه رأى أن يستعرض نتائج أي تقرير لمراجعة الحسابات صادر عن السلطة تفاديا لازدواجية العمل.

وحتى الآن، لم يتمكن المجلس من الاطلاع على مراجعات الحسابات هذه. ولذلك، قرر أن يدعو إلى إجراء مراجعة خاصة للحسابات على النحو المتوخى في اختصاصاته. ويكمن نطاق المراجعة في تحديد كافة العقود الوحيدة المصدر الممولة من صندوق التنمية للعراق، وتوثيق مقتضيات كل عقد على حدة، وتبرير الاعتماد على مصدر واحد، والإجراءات الكفيلة بتنفيذ العقد تنفيذا نزيها، وتلخيص نتائج مراجعات الحسابات التي سبق إنجازها، وإعداد تقرير موجز عن النتائج الرئيسية، وتقييم مدى الامتثال في تنفيذ كل العقود للأحكام التعاقدية، ومدى اتساق عمليات صرف الأموال مع أحكام الفقرة ١٤ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) ومدى استخدام الأموال على نحو شفاف لتحقيق الأغراض التي صرفت من أجلها.

وأبلغ المجلس خلال الاجتماع الذي عقده في حزيران/يونيه بأن سلطة التحالف المؤقتة بدأت في اتخاذ ترتيبات لطرح طلب إجراء تلك المراجعة في عطاء.

المراقبون

عين المجلس مراقبين من مجلس الحكم العراقي، ومراقبا واحدا من سلطة التحالف المؤقتة. وأتاحت مشاركة المراقبين في اجتماعات المجلس، ومشاركة المدعويين من المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات في العراق والسلطة فرصا مفيدة للمجلس لتبادل الآراء وزيادة فهم العمليات التي تتم في العراق.

نشر المعلومات

أنشأ المجلس موقعا على شبكة الانترنت عنوانه (www.iamb.info) لتوفير الوثائق والمعلومات المتعلقة بعملياته على أوسع نطاق لجميع الأطراف المهتمة. وتنشر في الموقع جميع وثائق المجلس، بما فيها محاضر اجتماعاته، وبياناته الصحفية، واختصاصاته. ويتيح الموقع للمستعملين آلية للاتصال بالمجلس لالتماس معلومات إضافية و/أو الحصول على توضيحات. ويتضمن الموقع أيضا وصلة للدخول إلى موقع سلطة التحالف المؤقتة على الشبكة حيث يمكن الاطلاع على المعلومات المتعلقة بصندوق التنمية للعراق. وكثيرا ما يطلع الناس على هذا الموقع ويرد المجلس على التساؤلات التي تثار.

المستقبل

طلب المجلس إلى مدير سلطة التحالف المؤقتة تعيين موظف ليعمل نظيرا للمجلس بعد ٣٠ حزيران/يونيه فيما يتصل بإتمام مراجعات الحسابات الجارية وكفالة اتخاذ الترتيبات

اللازمة لحفظ كافة السجلات وذلك بغية تمكين مراجعي الحسابات من تتويج أعمالهم بالنجاح. ويجري المجلس اتصالات مع حكومة العراق لتعيين شخص مؤهل حسب الأصول ليكون عضوا مصوتا إضافيا كامل العضوية في المجلس على نحو ما قرره مجلس الأمن في الفقرة ٢٤ من قراره ١٥٤٦ (٢٠٠٤). وينكب المجلس أيضا على مراجعة اختصاصاته في ضوء التغييرات المترتبة على القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

(توقيع) جان - بيير هالبواكس

ممثل الأمين العام في المجلس

الدولي للمشورة والرصد